دور خطابات الضمان في تمويل الاستثمار المحلي الخاص في العراق
دراسة تحليلية للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٨)

أ.د. عقيل شاكر عبد الشرع

الباحث مصطفى خليل محمد

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة القادسية

المقدمة (Introduction):

يشكل خطاب الضمان جزءا من الخدمات المصرفية المهمة التي تقدمها المصارف خدمة لعملائها وخطابات الضمان كأحد انواع الائتمان التعهدي تظهر أهميتها عند قيام الدول وخاصة الدول النامية بالإعمار والأعمال الإنشائية الكبيرة متمثلة في عمليات طرح المناقصات والمقاولات بمختلف أنواعها والتي تستدعي حركة عمرانية نشطة فضلا عن أهميتها في تنشيط الاستثمار المحلي إذ يشكل الاستثمار المحلي الخاص أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها إذ كان الاستثمار ولايزال هو العامل الرئيس للتنمية والنمو الاقتصادي إذ تساهم الاستثمارات في الوصول إلى مستويات معيشية مرتفعة في الدول المتقدمة وحتى في بعض الدول النامية، فضلاً عن بيان المصارف العراقية المتمثل بإصدار خطابات الضمان لغرض تحفيز الاستثمار المحلي الخاص في العراق.

-أهمية البحث (Research Importance):

١. تنبع أهمية الدراسة من أهمية خطابات الضمان في تمويل وتنشيط الاستثمار المحلي الخاص في جمهورية العراق لما لها من تأثير على الاقتصاد الوطني .

٢. بيان دور القطاع المصرفي في دعم الاستثمار المحلي الخاص من خلال إصدار خطابات الضمان.

-مشكلة البحث (Research Problem) :

يمكن إيضاح مشكلة الدراسة بالتساؤل الآتي:

هل لخطابات الضمان كأداة للائتمان التعهدي دور في تمويل الاستثمار المحلي الخاص في العراق؟ .

-فرضية البحث (Research Hypothesis):

وفقا لما جاءت به مشكلة الدراسة يمكن صياغة فرضية البحث بالآتي:

هنالك دور إيجابي لخطابات الضمان كأداة للائتمان التعهدي في تمويل الاستثمار المحلي الخاص في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٨) من خلال تحليل أثر خطابات الضمان في الاستثمار المحلي الخاص.

-أهداف البحث (Research Objective):

١. التعرف على خطابات الضمان كأحد أنواع التسهيلات الائتمانية التعهدية .
٢. تحليل خطابات الضمان الصادرة من المصارف العراقية للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٨).
٣. تحليل الاستثمار المحلي الخاص في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٨).
٤. التعرف على دور وأهمية خطاب الضمان الصادرة من المصارف العراقية في تمويل وتنشيط الاستثمار المحلي الخاص في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٨).

-حدود البحث (Research Limits):

الحدود الزمانية: والتي شملت السنوات (٢٠٠٤- ٢٠١٨).

الحدود المكانية: القطاع المصرفي العراقي والاقتصاد العراقي.

-مجتمع وعينة الدراسة (Society the Study And its Sample):

يتمثل مجتمع الدراسة في الاقتصاد العراقي المتمثل بالاستثمار المحلي الخاص.

فيما تمثلت عينة الدراسة بخطابات الضمان الصادرة من القطاع المصرفي العراقي .

-أساليب التحليل الإحصائي (Statistical Analysis Methods):

لغرض تحديد أهداف الدراسة تم استخدام برنامج (SPSS vr.20) لاستخراج النتائج كما اعتمدت الدراسة في تحليل البيانات على الاسلوب الإحصائي (الانحدار الخطي البسيط) لتحقيق أهدافه واختبار صحة فرضياته.

المبحث الاول: الجانب النظري: خطابات الضمان والاستثمار المحلي الخاص:

-خطابات الضمان Guarantee Letters

أولا: ماهية خطاب الضمان:

تعد خطابات الضمان احد أهم أدوات الائتمان التعهدي وهي من التسهيلات الائتمانية الغير مباشرة ذات الأهمية الكبيرة في الحياة العملية والتي تسهم في تنفيذ مشاريع الاقتصاد الوطني وتتمثل هذه الأهمية عندما يجد العميل نفسه مضطراً تقديم نقدي الى الجهات المستفيدة لذا يلجأ العميل الى المصرف كطرف يتمتع بملاءة مالية وسمعة جيدة وبالتالي يتفادى تجميد أمواله، بالمقابل يجد المستفيد في ذلك الخطاب ضمانا حقيقياً مؤكداً كبديل عن التأمين النقدي.

ثانيا : تعريف خطاب الضمان :

يقصد بخطاب الضمان بأنه "تعهد نهائي يصدر من المصرف بناءً على طلب عميله (الآمر) بدفع مبلغ نقدي معين او قابل للتعيين بمجرد أن يطلب المستفيد ذلك من المصرف خلال مده محدده ودون توقف على شرط اخر"(عوض،١٩٨٩:٥٦٩).

وخطاب الضمان" عبارة عن تعهد كتابي يتعهد بمقتضاه المصرف بكفالة أحد عملائه (طالب الإصدار) في حدود مبلغ معين تجاه طرف ثالث بمناسبه التزام مُلقى على عاتق العميل المكفول، وذلك ضماناً لوفاء هذا العميل بالتزامه تجاه ذلك الطرف خلال مده معينه، على ان يدفع المصرف المبلغ المضمون عند أول مطالبه خلال سريان خطاب الضمان دون الالتفات لما قد يبديه العميل من المعارضة" (الزحيلي،٢٠١٦:٨).

ويُعرف خطاب الضمان بانه" تعهد كتابي يتعهد بمقتضاه المصرف بكفالة أحد عملائه في حدود مبلغ معين تجاه طرف ثالث بمناسبه التزام مُلقى على عاتق العميل المكفول، وذلك ضماناً لوفاء هذا العميل بالتزامه تجاه ذلك الطرف خلال مده معينه، على ان يدفع المصرف المبلغ المضمون عند أول مطالبه له خلال سريان الضمان بغض النظر عن معارضة المدين او موافقه في ذلك الوقت حال فشل العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه الطرف الثالث أو إخلاله بشروط التعاقد معه" (الفهري،٢٠١٦:٢٦).

وعرف قانون التجارة العراقي رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٤ المعدل في المادة ٢٨٧ خطاب الضمان بأنه ((تعهد يصدر من مصرف بناءً على طلب أحد المتعاملين معه (الآمر) بدفع مبلغ معين أو قابل للتعيين لشخص آخر (المستفيد) دون قيد أو شرط إذا طلب منه ذلك خلال المدة المعينة في الخطاب، ويحدد خطاب الضمان الغرض الي صدر من أجله)).

ومن خلال ما سبق يمكننا تعريف خطاب الضمان على انه: تعهد نهائي تجاه المستفيد صادر من احد المصارف بناءً على طلب العميل(الآمر) بموجب خطاب كتابي يقُر المصرف فيه ضمان دفع مبلغ معين أو قابل للتعيين بمجرد أول طلب وفاءً لالتزام عميله المتعلق بالغرض من الضمان خلال مدة معينة دون الالتفات إلى معارضته حال فشل العميل بالوفاء بالتزاماته أو إخلاله بشروط التعاقد تجاه المستفيد.

ثالثا: مسؤولية المصرف المصدر لخطاب الضمان:

لا يترتب على المصرف المصدر لخطاب الضمان أي مسؤولية مادية إلا في الحالة التي يخل فيها طالب إصدار الضمان بالتزاماته وتعهده مع الطرف أو الجهة المستفيدة، والذي يطلب بدوره دفع القيمة المحددة في خطاب الضمان فيكون آنذاك التزام المصرف المصدر للضمان التزام فعلي (الصائغ،٢٠١٨:٦٠).

رابعاً: أركان خطاب الضمان: (الصيرفي،٢٠٠٧:٧١)

لخطاب الضمان المصرفي ثمانية أركان يجب توفرها لاستكماله من الناحية القانونية يمكن حصرها بالشكل الآتي:

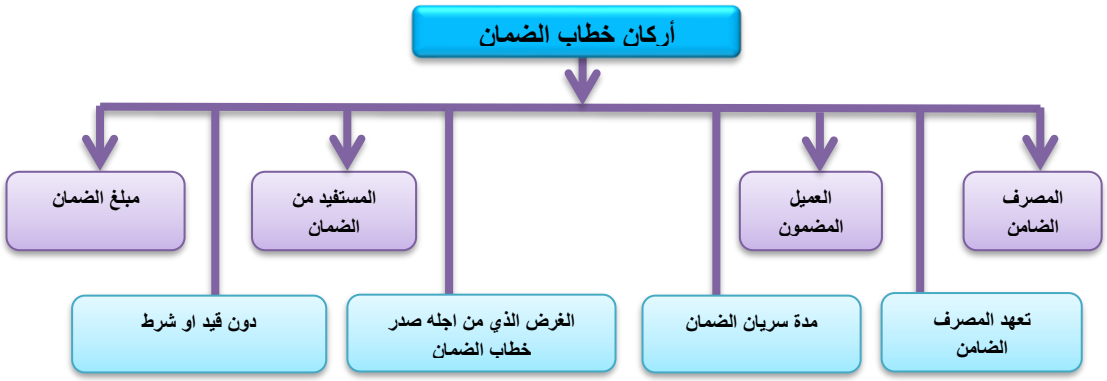

شكل رقم (١) أركان خطاب الضمان

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على المصدر المذكور.

خامسا: أطراف خطاب الضمان :

إن لخطاب الضمان المصرفي عدة أطراف متسلسلة وعلى النحو الآتي:

١. العميل (الآمر): الطرف الذي يصدر له خطاب الضمان بناءً على طلبه سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً.

٢. المصرف (الضامن): المصرف المصدر لخطاب الضمان بناءً على طلب العميل الآمر لصالح الجهة المستفيدة.

٣. المضمون له: وهو المتعهد له (المستفيد) سواء كان جهة حكومية أو خاصة (الصائغ،٢٠١٨:٦٠).

سادسا: خصائص خطابات الضمان: تتميز خطابات الضمان بعدة خصائص نُبينها بالآتي:

١. يمتاز خطاب الضمان بخاصية السداد الفوري بمجرد أول طلب من المستفيد ضمن الغرض الذي صدر من اجله (الكيلاني،٢٠٠٨:٣٤٣).

٢. استقلالية العلاقة بين التزام المصرف بدفع قيمة خطاب الضمان للمستفيد وبين العلاقة التي تربط فيما بين العميل والمستفيد (Horowitz,127:2010).

٣. إنها ليست نقدية سائلة ولا يجوز تداولها فهي تعهد من المصرف بدفع مبلغ معين للجهة المستفيدة .

٤. هناك جهات من الممكن أن تكون معفاة من تقديم خطابات الضمان مثل الهيئات العامة والجهات الحكومية (الطحلة،٢٠١٣:٢٠).

٥. لايحتاج حامل خطاب الضمان لإثبات حقة، بمعنى ان صرف قيمة الخطاب لايحتاج إلى ابراز الخطاب ذاته (Bergsten,860:1993) كما لايحتاج إلى دليل خارجي إذ يُعد خطاب ذو كفاية ذاتية موضحا بنود الإلتزامات من حيث قيمتها والمستفيد وميعاد الاستحقاق (دويدار،٢٠٠٨:٤٣٢).

٦. خطاب الضمان محرر مكتوب ومعتمد بتوقيع المصرف المصدر .

٧. خطاب الضمان تعهد شخصي من المصرف بالدفع للمستفيد ، ولا يجوز تحويل أو تظهير أو التنازل عن خطاب الضمان للغير.

٨. لا يجوز لدائني المستفيد او العميل أن يوقعوا الحجز على مبلغ خطاب الضمان (البكري،٢٠١٨:١١٠٥).

٩. خطاب الضمان محدد المدة، أي يجب ان يقدم طلب الدفع خلال مدة الضمان (Kozolchyk ,1989:73).

١٠. عقد رضائي، إذ لا يستلزم في انعقاده سوى تراضي الطرفين على الشروط المتفق عليها بينهما (الطروانة وملحم، ٢٠١٠: ٤٤٣) .

سادسا: أنواع خطابات الضمان المصرفية:

تتعدد وتتنوع خطابات الضمان المصرفية تبعا لاختلاف الغرض من إصداره وعليه يمكن تقسيم خطابات الضمان الى قسمين وعلى النحو الآتي:

التقسيم الاول: خطابات الضمان المحلية:

خطابات تصدرها المصارف بناءً لطلب أحد العملاء داخل البلد الذي يعيش فيه وعلى النحو الآتي:

١. خطابات ضمان المناقصات والمزايات:

يعد هذا النوع من الخطابات أكثر شيوعاً في العمل، ويصدر في الغالب لصالح الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات والشركات ضماناً لحقوقها في عقود المقاولة وعقود التوريد ومن أهم تلك الضمانات:

أ- خطاب الضمان الابتدائي: ضمان أولي بنسبة معينة من قيمة العطاء المطروح لضمان جدية العطاءات المقدمة صادر من المصرف الضامن بناءً على طلب عميلة (Istrate et al,602:2019)، يُرفق عادة مع العطاء المقدم في المناقصات أو المزايدات، وينتهي الغرض منه بعدم رسو العملية على العميل، او برسوها عليه وتقديمه خطاب ضمان نهائي(الاميري،٢٠١٥:١١٣).

ب- خطاب الضمان النهائي: ضمان نهائي يقدمه من يرسو عليه العطاء، بعد استرداد خطاب الضمان الابتدائي لضمان حسن تنفيذ الارتباطات التعاقدية وفق الشروط المتفق عليها إذ يبقى ساري المفعول إلى حين انتهاء الغرض منه (الشمري،٢٠١٦:٨٢) ويصبح الدفع واجباً عند تخلف العميل عن الوفاء بالتزاماته المنصوص عليها في العقد النهائي (الحسناوي والشرع،٢٠١٩:٢١٨)

ت- خطاب ضمان رد الدفعة المقدمة : ضمان يقدمه المقاول مقابل حصوله على دفعة مقدمة من صاحب العمل (Blau and Jedzig,1989:725) تمثل نسبة من قيمة العقد لتمويل العمليات الضخمة المسندة اليه بسبب محدودية موارده الذاتية ويتم تخفيض قيمة هذا الضمان تدريجيا وفقا لحجم الاعمال المنجزة (عبود،٢٠١٧:١٧٠).

ث- خطاب ضمان الصيانة: ضمان يقدمه المقاول لصالح الجهة المستفيدة بعد استرداد خطاب الضمان النهائي لإصلاح العيوب أو الثغرات الخفية التي قد تظهر في المشروع (آل

شبيب،٢٠١٥:٣٣١)، ومن هنا جاءت فكرة خطاب ضمان الصيانة لضمان إجراء مثل هذه الإصلاحات (Chovancova and et al,6:2019).

٢.خطابات الضمان الجمركية :خطاب مصرفي يصدر لضمان سداد الرسوم الكمركية المترتبة على المستوردين لصالح السلطات الكمركية (طليان،٢٠١٧:٥٢).

٣.خطاب ضمان الدفع : وهي تلك الخطابات التي تصدر ضماناً لتأدية الرسوم أو الغرامات التي قد تتحقق على طالب الخطاب ،كالضمانات التي تطلبها مصفاة البترول من أصحاب محطات الوقود ضماناً لدفع قيمة المحروقات التي يتم تزويدهم بها عادة على الحساب(عريقات وعقل،٢٠١٢:٣٤٣).

التقسيم الثاني: خطابات الضمان الخارجية:

وهي الخطابات التي يكون أحد أطرافها جهة خارجية وتقسم الى مايأتي:(طراد،٢٠١٥:٨٩)

١. خطابات ضمان صادرة بطلب خارجي لمنفعة جهة داخل العراق: وتصدر هذه الخطابات من جهات خارج العراق كالمراسلين من المصارف الخارجية لضمان المقاولين الأجانب.

٢. خطابات ضمان صادرة بطلب داخلي لمنفعة جهة خارج العراق: وتصدر هذا الخطابات لضمان التزام العميل الآمر لمنفعة جهة خارج العراق.

٣. خطابات الضمان التي تصدر بطلب خارجي لمنفعة جهة خارج العراق: وتصدر بطلب أحد مراسلي المصرف أو فروعه في الخارج او من عميل غير مقيم بالداخل لمنفعة جهة خارج العراق.

-الاستثمار المحلي الخاص Private Local Investment

اولا: ماهية الاستثمار بشكل عام:

يعد الاستثمار من أهم العناصر المحركة لوتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأهم المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها وزيادة مستويات الدخول ومصادرها، وان نجاح هذه الدول في تحقيق التنمية يتوقف

على مدى قدرتها في زيادة معدلات الاستثمار لذا فكل برامج التنمية لابد أن يتضمن خطة استثمار لرفع مستوى النشاط الاقتصادي لتلبية حاجات المجتمع وتحسين مستوى المعيشة .

ثانيا : مفهوم الاستثمار:

يؤدي الاستثمار بالنسبة للدولة أهمية كبيرة نظرا لعلاقته الوثيقة بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره الدافع الأساسي للنمو من خلال زيادة الناتج الداخلي وتوفير موارد أوليه إضافية مكملة للادخار الوطني، لذا من الضروري أن نحدد تعريف الاستثمار بصفة عامة، ومن ثم نتناول مفهوم وتعريف الاستثمار المحلي.

ويعرف الاستثمار إلى انه: التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها تلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية، تعوض القيمة الحالية لأموال المستثمر والنقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم والمخاطر الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيما كما هو متوقع لها"(رمضان،٢٠٠٧:١٣).

اما مفهوم الاستثمار المحلي فيقصد به: "هو الاستثمار الذي يتم برأس مال وطني داخل اقليم الدولة، ويتعلق بكافة صور الاستثمار المعروفة" (علاونة،٢٠١٢:٣٧).

وتعرف الاستثمارات المحلية الخاصة على أنها: "توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن الأداة الاستثمارية التي تم اختيارها، وقياسا على ذلك فإن الأموال التي قامت المؤسسات بتوظيفها داخل الوطن تعد من قبيل الاستثمارات المحلية ومهما كانت أداة الاستثمار المستخدمة مثل المشاريع ، العملات الاجنبية، الأوراق مالية" (احمد،٢٠١٥:٢٢).

وعُرف الاستثمار المحلي الخاص ايضا بانه "الاستثمار الذي تكون فيه جنسية المستثمر وطنية أو محلية سواء كانوا افراد أو مؤسسات، ولهذا الاستثمار أولوية على الاستثمارات الأجنبية في كثير من الدول والمجتمعات" (رمضان،٢٠٠٧:٣٦).

ويعرف الاستثمار المحلي الخاص بأنه" الاستثمار الذي تمارسه جهة خاصة سواءً كان فردياً ام عبر شركات خاصة وتتمثل برأس المال الجديد الذي يقوم الأفراد أو الشركات بتحويله سواءً من مدخرات أو أرباح إلى ما يحقق في النهاية استثمارا خاصاً لتلك الأموال(مصطفى،١٩٩٠:١٣).

مما تقدم يمكن للباحثين تعريف الاستثمار المحلي الخاص: هو توظيف رأس المال من قبل الافراد والمؤسسات الخاصة في مجمل نواحي النشاط الاقتصادي والذي تكون فيه جنسية المستثمر وطنية أو محلية ويتم برأس مال وطني وداخل حدود الدولة ولهذا النوع من الاستثمار أولوية على الاستثمارات الأخرى في كثير من الدول والمجتمعات لمساهمته الفعالة في الاقتصاد الوطني.

ثالثا: أهمية الاستثمار المحلي الخاص :

يؤدي الاستثمار المحلي الخاص دوراً هاماً لأي اقتصاد وطني وتتمثل أهميته بالآتي:

١. زيادة الدخل القومي للبلد من خلال زيادة الانتاج والانتاجية فضلاً عن تحسين معيشة الافراد.

٢. زيادة الناتج المحلي الاجمالي ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

٣. القضاء على البطالة من خلال توفير فرص عمل لأفراد المجتمع.

٤. إحداث التغيرات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية للوصول الى تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية وشاملة ومستدامة (علاونة،٢٠١٢:٤١).

٥. يساهم الاستثمار في إحداث التطور التكنولوجي وذلك من خلال إدخال التكنولوجيات الحديثة والمتطورة، وتكيفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع.

٦. يساهم الاستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع لان الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب إقامة بناء او شق طريق أو إقامة جسر (شموط وكنجو،٢٠١٠:٦-٧).

رابعاً: عوامل نجاح الاستثمار المحلي الخاص:

هنالك عدة عوامل لنجاح الاستثمار المحلي الخاص في كثير من البلدان حسب رأي بعض الاقتصاديين تتمثل في النقاط الآتية: (محسن،٢٠١٨:١٧٤)

١. توظيف العدد الضروري من الأيدي العاملة من حيث المهارات والخبرات، وهذا عكس القطاع العام والذي يتصف باستمرارية الفائض في الأيدي العاملة مما يسبب الانخفاض في الإنتاجية.

٢. السلوك العقلاني والتدبر في العملية الإنتاجية فضلاً عن التمتع بالديناميكية والحيوية.

٣. المساهمة في سد الحاجة لبعض المنتجات المحلية فضلاً عن المنافسة وسرعة الانجاز.

٤. وضوح أهداف الاستثمار المحلي الخاص فضلاً عن الإبداع والابتكار .

٥. النهوض بمهام القطاع الانتاجي بكفاءة وتنظيم عاليين.

خامساً: أنواع الاستثمارات المحلية: للاستثمارات المحلية تصنيفات عديدة نظرا لأهدافها وطبيعتها وأهميتها نذكر منها الآتي:(عمر،٢٠٠٠:٤٠)

١. الاستثمارات العمومية: وهي استثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة، ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة، مثل الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة.

٢. الاستثمارات الخاصة: ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاستثمار، وهي تنجز من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة.

٣. الاستثمارات المختلطة: وتتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها الأهمية القصوى في انتعاش الاقتصاد الوطني، إذ تلجأ الحكومات

إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية، لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأسمالها الخاص.

ويشمل الاستثمار المحلي الخاص كل من الآتي:(مـديريـة الحسابات القومية– العراق،١:٢٠١٨)

١. الأصول الثابتة الملموسة.

٢. منتجات الملكية الفكرية.

٣. التحسينات الكبيرة التي تدخل على الأصول غير المنتجة بما فيها الأراضي.

٤. التكاليف المصاحبة لنقل ملكية الأصول.

هذا ويصنف الاستثمار المحلي الخاص حسب نوع الموجودات وحسب النشاط الاقتصادي.

إذ انواع الانشطة الاستثمارية المحلية تتمثل بالآتي : (مـديريـــة الحسابات القومية– العراق،٢:٢٠١٩).

١. الأنشطة السلعيـــة : الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك، التعدين والمقالع ، الصناعة التحويلية ، الكهرباء والماء ، البناء والتشييد.

٢. الأنشطة التوزيعيـــة : النقل والاتصالات والتخزين ، تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق وما شابه ، المصارف والتأمين.

٣. الأنشطة الخدميـــة : ملكيـة دور السكـن ، خدمـات التنميـة الاجتماعيـــة والشخصيـــة.

سادساً: اهداف الاستثمار المحلي الخاص: للاستثمار المحلـي الخاص عـدة أهـداف نتناولها بالآتي : (الزين،٢٠١٣:٤٣-٤٤)

❖ الأهداف الاقتصادية:

١. زيادة قدرة الجهاز الوطني على انتاج السلع والخدمات لإشباع حاجات الافراد وللحد من الواردات وزيادة القوة التصديرية للدولة فضلا عن تحسين ميزان المدفوعات.

٢. زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عامل الانتاج وإيجاد فرص التوظيف من القوى العاملة ورأس المال والأرض والادارة .

٣. تعميق التصنيع المحلي للخدمات المحلية والسلع الوسيطة المنتجة محليا لزيادة قيمتها المضافة وبالتالي زيادة العائد والمردود الاقتصادي.

٤. زيادة الانتاج السلعي والخدمي الممكن تسويقه بفاعلية وبالتالي تحقيق دخول مناسبة لعوامل الانتاج وتعظيم الارباح فضلا عن زيادة الدخل الوطني.

❖ الأهداف السياسية :

١. ايجاد قاعدة اقتصادية تعمل على تعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي.

٢. يعمل الاستثمار المحلي الخاص توفير اساس اقتصادي قوي يرفع من مكانة الدولة سياسيا في المجتمع الدولي.

٣. تغيير نمط وسلوكيات الافراد وانتظامهم في مشروعات تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع تؤكد امن الوطن.

❖ الأهداف التكنولوجية:

١. تطوير التكنلوجيا واساليب الانتاج المحلية للوفاء باحتياجات الدولة والافراد.

٢. اختيار الانماط والاساليب التكنولوجية الحديثة والتي تتناسب مع احتياجات النمو والتنمية في الدولة.

❖ الأهداف الاجتماعية:

١. القضاء على كافة اشكال البطالة والامراض الاجتماعية الخطرة التي تفرزها البطالة.

٢. تحقيق العدالة في توزيع الثروة وناتج تشغيل هذه الثروة على اصحاب عوامل الانتاج.

٣. تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال توفير السلع والخدمات الضرورية.

المبحث الثاني: تحليل خطابات الضمان والاستثمار المحلي الخاص للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨):

أولا: تحليل خطابات الضمان الصادرة من القطاع المصرفي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨).

تعد خطابات الضمان من أهم الأعمال المصرفية التي يضطلع بها القطاع المصرفي في مجال النشاط الاقتصادي، إذ تمارس المصارف العراقية إصدار خطابات الضمان كونها تعد من الخدمات المصرفية التي تؤدي دوراً هاماً وحيوياً في خدمة الاقتصاديات الوطنية وإعادة إعمار البنى التحتية في البلد.

تعد خطابات الضمان من أهم الأعمال المصرفية التي يضطلع بها القطاع المصرفي في مجال النشاط الاقتصادي، إذ تمارس المصارف العراقية إصدار خطابات الضمان كونها تعد من الخدمات المصرفية التي تؤدي دوراً هاماً وحيوياً في خدمة الاقتصاديات الوطنية وإعادة إعمار البنى التحتية في البلد.

يُذكر ان خطاب الضمان قد ازداد استعماله في العراق بعد تحول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد موجه بعد هيمنة القطاع الاشتراكي فيما مضى على أهم استيراداته من المواد الإنتاجية والسلع الاستهلاكية الضرورية (حميد،٢٠١٥:٢٢).

فضلا عن النصوص الصريحة التي أشار اليها قانون التجارة العراقي رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٤ المعدل من ضمنها المادة ٢٨٧ خطاب الضمان بأنه ((تعهد يصدر من مصرف بناءً على طلب أحد المتعاملين معه (الآمر) بدفع مبلغ معين او قابل للتعيين لشخص آخر (المستفيد) دون قيد او شرط إذا طلب منه ذلك خلال المدة المعينة في الخطاب، ويحدد خطاب الضمان الغرض الي صدر من أجله)).

من خلال التحليل المالي لخطابات الضمان الصادرة من القطاع المصرفي العراقي مجال الدراسة للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٨) يلاحظ إن خطابات الضمان الصادرة في ٢٠٠٤ وهو عام الأساس بلغت (123008) مليون دينار، بعدها بعام ازدادت بنسبة نمو (٢,٧٠%) ليصبح (٤٥٥٢٧٨) مليون دينار، ثم انخفضت في العام (٢٠٠٦) وبنسبة نمو (٠,٣٢- %) إذ بلغت (٣٠٩٨٧٧) مليون دينار ويعزى ذلك إلى

انخفاض توجه العملاء بطلبات إصدار خطابات الضمان فضلاً عن هروب المستثمرين العراقيين ونقل رؤوس أموالهم إلى خارج البلاد .

فيما يلاحظ ان عام (٢٠٠٧) شهد ارتفاع ملحوظ بنسبة نمو موجبة (٢,١١%) وبمبلغ (٩٦٤٣٩٠) مليون دينار ومن الملاحظ في ذلك ارتفاع أقيام خطابات الضمان بنسبة كبيرة ويعزى السبب في ذلك إلى الإقبال من قبل العملاء نتيجة التوسع في أعمال المناقصات والمزايدات.

هذا وقد بلغت قيمة خطابات الضمان المصدرة في عام (٢٠٠٨) (١٨٢٤٦٧٥) مليون دينار محققاً نسبة نمو موجبة (٠,٨٩%)، واستمرت هذه النسبة بالارتفاع الكبير في عام (٢٠٠٩) لتصل إلى (٥,٣٣%) وبمبلغ (١١٥٥٨٠٢٢) مليون دينار وهي اعلى نسبة نمو موجبة قياسا بالأعوام السابقة وهذا يدل على نمو وانتعاش إصدار خطابات الضمان، وهذا ما نلاحظه في الجدول (١) المبين على النحو الآتي:

جدول (٢) خطابات الضمان الصادرة من القطاع المصرفي العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨) (مليون دينار)

السنة	خطابات الضمان(١)	نسبة النمو(٢)%
2004	123,008	---
2005	455,278	2.70
2006	309,877	(0.32)
2007	964,390	2.11
2008	1,824,675	0.89
2009	11,558,022	5.33
2010	10,092,734	(0.13)

2011	6,486,726	(0.36)
2012	9,980,250	0.54
2013	10,961,355	0.10
2014	11,544,714	0.05
2015	11,732,185	0.02
2016	10,116,332	(0.14)
2017	9,263,450	(0.08)
2018	,096٤٩٨,0	(0.13)

المصدر:

العمود (١): -بالاستناد إلى التقرير السنوي للمصرف العراقي للتجارة (TBI)، نشرات متفرقة للأعوام (٢٠٠٤- ٢٠٠٨).

- بالاستناد إلى البيانات الواردة في النشرة الاحصائية السنوية ،البنك المركزي العراقي(CBI)- دائرة الاحصاء والابحاث، نشرات متفرقة للأعوام (٢٠٠٩- ٢٠١٨).

العمود (٢) من اعداد الباحثين.

ثم انخفضت في العام (2010) وبفارق نسبة نمو (-٠,١٣%) إذ بلغت (١٠٠٩٢٧٣٤) مليون دينار ، واستمر هذ الانخفاض في العام (٢٠١١) إذ بلغت خطابات الضمان الصادرة (6486726) مليون دينار مسجلا بذلك انخفاض عن العام السابق وبنسبة نمو (-٠,٣٦%) ويعود السبب وراء ذلك إلى انخفاض الطلب في إصدار خطابات الضمان من قبل العملاء نظراً لأحداث العنف التي شهدها البلاد. فيما يتضح لنا من العام (٢٠١٢) إن خطابات الضمان ارتفعت بنسبة نمو (٠,٥٤%) عن العام السابق وبمبلغ (٩٩٨٠٢٥٠) مليون دينار، بعد ذلك شهدت خطابات الضمان للأعوام (٢٠١٣،٢٠١٤،٢٠١٥) نسبة

نمو تصاعدية وعلى التوالي (٠,١٠%)،(٠,٠٥%)،(٠,٠٢%) ويعزى ذلك للإقبال الملحوظ للمقاولين في تنفيذ الأعمال المطروحة من قبل الجهات المستفيدة ،وفي عام (٢٠١٦) بلغت أقيام خطابات الضمان المصدرة (١٠١١٦٣٣٢) مليون دينار وبنسبة نمو سالبة (٠,١٤- %) اذ يلاحظ تعطل المشاريع الاقتصادية والتنموية والصناعية والخدمية في جميع المحافظات ايذاناً بظهور اثار الازمة المالية.

اما عامي (٢٠١٧) و(٢٠١٨)، فقد شهد استمرار الانخفاض وبنسبة نمو وعلى التوالي (٠,٠٨- %) وبمبلغ (٩٢٦٣٤٥٠) مليون دينار، (٠,١٣- %) وبمبلغ (٨٠٤٩٠٩٦) مليون دينار ويرجع السبب في ذلك إلى العجز المالي الذي شهدته البلاد وارتفاع تكاليف النفقات العسكرية للحرب ضد التنظيمات الارهابية فضلاً عن التأخر في مصادقة الموازنة العامة للدولة لأكثر من عدة أشهر.

ويلاحظ ان حركة خطابات الضمان الصادرة من القطاع المصرفي العراقي كانت متذبذبة بين الارتفاع تارة والانخفاض تارةً أخرى طيلة مدة الدراسة للأسباب آنفة الذكر، ويوضح لنا الشكل البياني الآتي نسبة نمو خطابات الضمان ليؤكد لنا بيانات الجدول (١) .

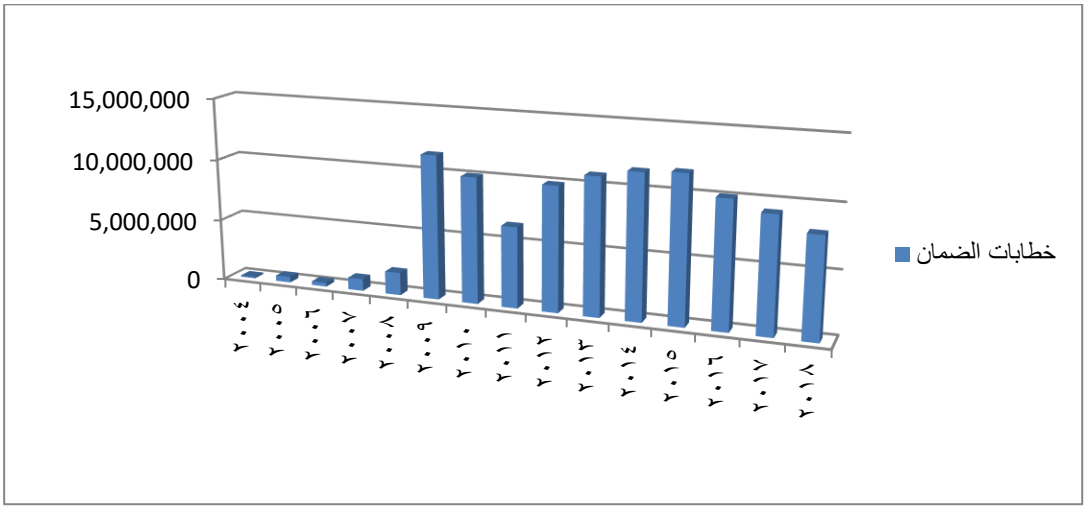

شكل (١) يوضح نسبة نمو خطابات الضمان.

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (١).

ثانيا: واقع الاستثمار المحلي الخاص في العراق :

يتمتع العراق بوفرة الموارد الوطنية التي بالإمكان ان تؤهله في تطوير الاقتصاد الوطني والنهوض بمستوى التنمية الاقتصادية من خلال تفعيل الاستثمار وان العراق يسعى جاهداً نحو تطوير وتعزيز الاستثمار المحلي الخاص وقد بادرت الحكومة بدعم وتشجيع هذا النوع من الاستثمارات بدءاً من إنشاء مجلس الاعمار عام ١٩٥٢ بهدف الاستفادة من الإيرادات النفطية والنهوض بمستوى النشاط الاقتصادي للبلاد إذ كان للمجلس دوراً في تنفيذ مشاريع البنى التحتية.

من الجدير بالذكر ان السياسات والحوافز التشجيعية والتنظيمية للحكومة تساهم في توسيع الاستثمار المحلي الخاص وزيادة فاعليته.

وقد ركزت قوانين الاستثمار على الكثير من الحوافز التي يمكن من خلالها تفعيل وتعزيز الاستثمار الخاص والشروع بتقديم امتيازات للمستثمر المحلي ومنها جانب الإعفاء الضريبي فضلاً عن الامتيازات الممنوحة للمستثمرين من القطاع الخاص، مما يعكس أهمية الأخذ بمؤشرات سهوله ممارسه أنشطه الأعمال المؤثرة على قرارات الاستثمار وتلك المرتبطة أساساً بالمشاكل والصعوبات التي تعترض إقامه المشاريع الخاصة، ألا ان ذلك كله وعلى الرغم من القوانين المشجعة آنفة الذكر فان تحديات الوضع الاقتصادي ابتداءً من العقوبات الاقتصادية أدت الى مساهمات متواضعة وقد انعكست تلك السياسات على واقع الاستثمار بشكل عام والاستثمار المحلي بشكل خاص (الخيكاني والعرباوي،٢٠١٦:١٥٨).

هذا وإن الاستثمار المحلي الخاص في العراق لم يأخذ فرصته الكافية في تحقيق التنمية الاقتصادية ولا يمكن أن نتصور وجوداً فاعلا وحقيقياً للنشاط الخاص مالم تتحقق حزمة من الإصلاحات الحقيقية والتشريعات المستقرة والى إدارة حكومية متعافية من البيروقراطية تقدر أهمية هذا النشاط ولا تسعى الى

اعاقته، فضلاً عن النظم القضائية التي تتسم بالسرعة والعدالة وكذلك الى نظام مصرفي كفوء وسوق مالية نشطة وفعالة (السراي،٢٠٠٩:٢٦). كما أن هنالك أهمية كبيرة للقطاع المصرفي العراقي في مساندة العملية الاستثمارية بشكل عام والاستثمار المحلي بشكل خاص إذ ان المؤسسات المالية المصرفية والاستثمار صنوان للنمو والتنمية المستدامة، إذ يشكل القطاع المصرفي الممول الأول والرئيس للأنشطة الاستثمارية فضلا عن تشجيع رجال الأعمال ولأجل التعرف على الاستثمار المحلي الخاص في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٨) عمد الباحثان الى تحليل الاستثمار المحلي الخاص في العراق وبيان أهميته النسبية. من خلال التحليل المالي لبيانات الاستثمار المحلي الخاص للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٨) يتبين لنا إن الاستثمار المحلي الخاص للعام (٢٠٠٤) بلغ (٣٧٠٠٨٩) مليون دينار وهو عام الاساس، هذا بعد انقضاء عام على دخول قوات الاحتلال، بعدها بعام ازداد بنسبة نمو (٠,١٩%) ليصبح (٤٣٨٨٨٥) مليون دينار، واستمرت هذه النسبة في الارتفاع لتصل بنسبة نمو (١,٠٥%) في العام (٢٠٠٦) ليبلغ (897759) مليون دينار إذ يعد مؤشراً ايجابياً، وهذا ما نلاحظه من الجدول (٢) المبين على النحو الآتي:

جدول (٢) الاستثمار المحلي الخاص (بالأسعار الجارية) في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٨)

(مليون دينار)

السنة	الاستثمار المحلي الخاص(١)	نسبة النمو (٢)%
2004	370.089	---
2005	438.885	0.19
2006	897.759	1.05
2007	669.365	(0.25)

2008	785.436	0.17
2009	1.387.682	0.77
2010	2.079.291	0.50
2011	2.511.908	0.21
2012	4.865.507	0.94
2013	9.950.130	1.05
2014	13.948.000	0.40
2015	16.812.000	0.21
2016	11.314.000	(0.33)
2017	14.826.734	0.31
2018	15.352.852	0.04

المصدر:

العمود (١): بالاستناد الى البيانات الواردة في نشرات وزارة التخطيط والتعاون الانمائي– مديرية الحسابات القومية، الجهاز المركزي للإحصاء، العراق– نشرات متفرقة (٢٠٠٤– ٢٠١٨).

العمود (٢) من اعداد الباحثين.

ثم انخفضت في العام (٢٠٠٧) وبنسبة نمو سالبة (٠,٢٥–%) إذ بلغت (٦٦٩٣٦٥) مليون دينار بسبب سوء الوضع الامني والانقسامات الطائفية والتي ادت الى تعطل الاستثمارات المحلية ،بعد ذلك شهدت الاستثمارات المحلية الخاصة ارتفاع تدريجي للأعوام (٢٠٠٨،٢٠٠٩،٢٠١٠،٢٠١١) بنسب مختلفة وللأعوام المذكورة بالترتيب (٠,١٧%)،(٠,٧٧%)،(٠,٥%)،(٠,٢١%) ويعود السبب وراء ذلك إلى فترات الاستقرار الأمني شهدته البلاد نوعا ما مما أنعكس ذلك على الاستثمار المحلي، لتسجل نسبة نمو مرتفعة

في العام (٢٠١٢) وبنسبة (٠,٩٤%) ليصبح (٤٨٦٥٥٠٧) مليون دينار، هذا وسجل العام (٢٠١٣) اعلى نسبة نمو بلغت (١,٠٥%) منذ عام (٢٠٠٦) وبمبلغ (٩٩٥٠١٣٠) مليون دينار ويعود السبب وراء هذا الارتفاع إلى اهتمام الدولة بتشجيع ودعم القطاع الخاص، لتسجل هذه النسبة ارتفاعا في العام (٢٠١٤) بمعدل نمو(٠,٤%) وبمبلغ (١٣٩٤٨٠٠٠) مليون دينار، كما يلاحظ في العام (٢٠١٥) إن الاستثمار المحلي واصل الارتفاع ليسجل نسبة نمو تقدر بـ(٠,٢١%) قياساً بالعام السابق وبمبلغ (١٦٨١٢٠٠٠) مليون دينار مما يدل على انتعاش حركة الاستثمار المحلي الخاص، ومن ثم عاود الاستثمار المحلي الانخفاض في العام (٢٠١٦) وبمعدل نمو سالب (٠,٣٣- %) ليبلغ (١١٣١٤٠٠٠) مليون دينار ويعود السبب في ذلك إلى حالة التقشف المالي لدى الحكومة العراقية إذ يُلاحظ ضُعف ثقة المستثمرين في الوقت الذي انهكت فيه الحرب ضد الارهاب الاقتصاد العراقي ،فيما سجل العام (٢٠١٧) فارقا ملحوظا عن العام السابق بنسبة نمو موجبة (٠,٣١%) وبمبلغ (١٤٨٢٦٧٣٤) مليون دينار، ليستمر هذا الارتفاع في العام ٢٠١٨ وبنسبة نمو(٠,٣٥%) وبمبلغ (١٥,٣٥٢,٨٥٢) ترليون دينار إذ تحسن الوضع الاقتصادي العراقي نوعا ما بعد الضغوط الشديدة التي شهدها في مواجهة التنظيمات الإرهابية والعمل على إعادة البنى التحتية تدريجياً ومعالجة ميراث الصراع السابق .

نلاحظ ان حرية الاستيراد او ما يسمى بسياسه الباب المفتوح (Open door policy) التي اتبعتها سلطه الائتلاف المؤقتة في حينها بعد سقوط الحكم السابق عام ٢٠٠٣ قد أدت الى اغراق السوق العراقية بمختلف البضائع الأجنبية التي تمتاز بأسعارها المنافسة للبضائع المحلية ،إذ كان لهذه السياسة الغير مخطط لها الاثر الكبير على الاقتصاد العراقي في مختلف جوانبه والتي أدت بدورها الى تراجع دور الاستثمار الخاص في مجال الانشطة الاقتصادية في القطاعات الرئيسة واتجاه أنشطة الاستثمار المحلي الخاص نحو الربح السريع لينحسر اهتمامه بجانب الاستيرادات للسلع الاستهلاكية وهي سلع ذات أسعار منخفضة نسبياً لا تستطيع السلع المحلية العراقية منافستها.

ويوضح لنا الشكل البياني الآتي نسبة النمو للاستثمار المحلي الخاص ليؤكد لنا بيانات الجدول (٢) .

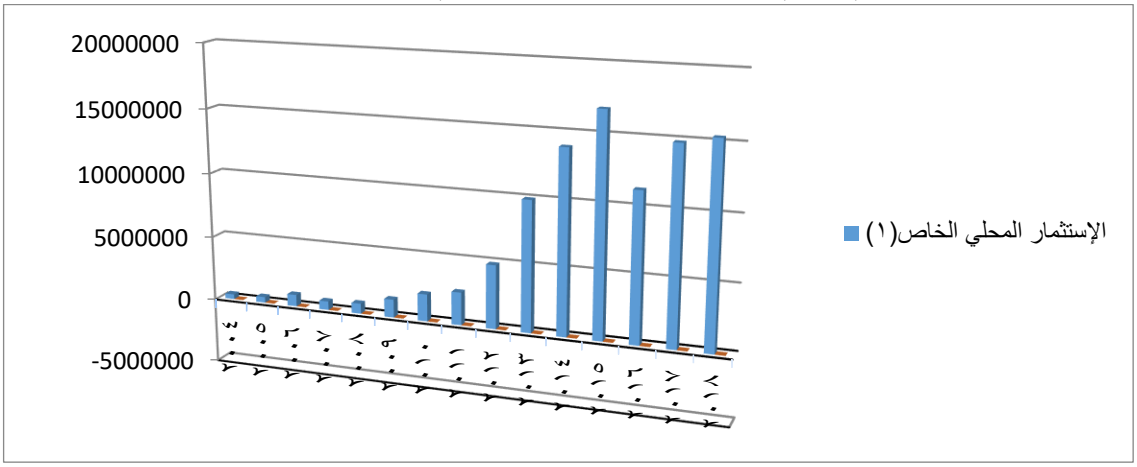

شكل (٢) يوضح نسبة نمو الاستثمار المحلي الخاص في العراق للمدة (٢٠٤٤- ٢٠١٨).

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (٢).

المبحث الثالث: قياس أثر خطابات الضمان الصادرة من القطاع المصرفي العراقي على الاستثمار المحلي الخاص في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٨):

خصص هذا المبحث لغرض عرض ومُناقشة نتائج اختبار العلاقة والأثر بين متغيرات البحث وفقاً لما نصت عليه فرضية البحث لأجل معرفة العلاقة والأثر الذي يفسره المتغير المستقل على المتغير المعتمد، المتمثل بقياس علاقة وأثر بيانات خطابات الضمان على الاستثمار المحلي الخاص ،فقد تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (Statistical Package for the Social Sciences) والمعروف اختصارا (SPSS) بمعنى "الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية" فضلاً عن التحقق من نتائج الاختبار باستخدام برنامج Microsoft Excel من خلال اختبار (T) لمعرفة دلالات الفروق بين متوسطين للعينات وكذلك اختبار (R) لمعرفة الارتباط بين متغيرات الدراسة من خلال قياس الأثر بين المتغيرات

المستقلة والمتغيرات التابعة، كما تم استخدام اختبار(F) لمعرفة صحة النموذج الاحصائي من عدمه، فضلاً عن استخدام معامل التحديد (R^2) وذلك لقياس نسبة ما يفسره المتغير المستقل (خطابات الضمان الصادرة من القطاع المصرفي العراقي للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٨) بمؤشراته للتغيرات التي تطرأ على المتغير المعتمد (الاستثمار المحلي الخاص في العراق للمدة "٢٠٠٤- ٢٠١٨").

جدول (٣) الإحصاءات العامة للمتغير المستقل والتابع للدراسة.

المتغيرات	عدد العينة	أدنى قيمة (مليون)	أعلى قيمة (مليون)	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
المتغير المستقل					
خطابات الضمان	١٥	309877	11732185	6897473	4497257
المتغير التابع					
الاستثمار المحلي الخاص	١٥	669365	16812000	6413976	6456674

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS vr.20.

يتبين من خلال الجدول (٣) ان أدني قيمة للمتغير المستقل (خطابات الضمان) قد بلغت (٣٠٩٨٧٧) مليون دينار فيما كانت اعلى قيمة (١١٧٣٢١٨٥) مليون دينار والوسط الحسابي كان (٦٨٩٧٤٧٣) والانحراف المعياري (٤٤٩٧٢٥٧).

اما بالنسبة للمتغير التابع او المعتمد المتمثل بالاستثمار المحلي الخاص فيتضح من خلال الجدول (٣) ان أدنى قيمة للمتغير التابع قد بلغت (٦٦٩٣٦٥) كانت مليون دينار فيما كانت اعلى قيمة (١٦٨١٢٠٠٠) مليون دينار والوسط الحسابي كان (٦٤١٣٩٧٦) والانحراف المعياري (٦٤٥٦٦٧٤).

ثانياً: علاقات الارتباط:

يتضمن الجدول (٤) بيان قيم الارتباط بين متغيرات الدراسة رياضيا وكما موضحة على النحو الآتي:

جدول (٤) المختصرات الرياضية

متغيرات الدراسة	خطابات الضمان	الاستثمار المحلي الخاص
Pearson Correlation	.666	1.000
Sig. (2-tailed)	.003	.000
N	15	15

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS vr.20.

لغرض بيان شكل العلاقة بين المتغيرات رياضياً تبين لنا ان معامل الارتباط البسيط بين المتغير المستقل "التفسيري"، (خطابات الضمان) كانت قيمته (.٦٦٦) وهو ما يشير إلى الارتباط الطردي القوي، فضلاً عن قيمة المتغيرات التابعة المتمثلة (بالاستثمار المحلي الخاص) التي بلغت (١,٠٠٠) وهو ما يشير الى الارتباط الطردي التام ،وهذا ما يؤكد خطية العلاقة بين المتغيرات.

ثالثاً: بناء النماذج القياسية:

تمثلت فرضية البحث بـ(هنالك أثر إيجابي لخطابات الضمان كأداة للائتمان التعهدي في تمويل الاستثمار المحلي الخاص في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٨) من خلال تحليل أثر خطابات الضمان في الاستثمار

المحلي الخاص، إذ يعد نموذج الانحدار الخطي البسيط من أفضل النماذج الرياضية لدراسة علاقة وأثر المتغير المستقل على المتغير التابع، بشكل عام يمكن اختبار فرضية الدراسة طبقاً للنموذج الآتي:

نموذج الدراسة: لقياس أثر خطابات الضمان كأداة للائتمان التعهدي في تمويل الاستثمار المحلي الخاص في العراق للمدة (٢٠٠٤– ٢٠١٨) قيد الدراسة كما في النموذج الآتي:

$$P.L.I=\beta_0+ \beta_1 G.L + \varepsilon$$

❄ إذ ان المختصرات الرياضية المذكورة تمثل المصطلحات المبينة على النحو الآتي:

جدول (٥) المختصرات الرياضية

المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الإنكليزية	مختصر المصطلح
خطابات الضمان	Guarantee Letters	G.L
الاستثمار المحلي الخاص	Private Local Investment	P.L.I
ثابت الانحدار	Intercept	β_0
حد الخطأ العشوائي	Random Error	ε

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على الجانب النظري فضلا عن نتائج البرنامج الاحصائي SPSS .vr.20

بناءً على ما تقدم سيتم اختبار النموذج بطريقة الانحدار الخطي البسيط.

رابعاً: تحليل الانحدار:

إن الفرضية المراد اختبارها هي:

((هنالك أثر إيجابي لخطابات الضمان كأداة للائتمان التعهدي في تمويل الاستثمار المحلي الخاص في العراق للمدة ٢٠٠٤- ٢٠١٨ من خلال تحليل أثر خطابات الضمان في الاستثمار المحلي الخاص)).

ولغرض التحقق من صحة الفرضية اوضحت نتائج البرنامج الاحصائي SPSS vr.20 جدول تحليل التباين الآتي لنموذج الانحدار الخطي البسيط:

جدول (٦) تحليل التباين لنموذج الانحدار الخطي البسيط لخطابات الضمان والاستثمار المحلي الخاص

المتغير الثابت	Model Summary			Anova		Coefficients			
خطابات الضمان	R	R^2	Adjusted R^2	F		T		β	قيمة اختبار T
				المحسوبة	Sig.	المحسوبة	Sig.		
	0.67	0.44	0.40	10.4	0.007	3.22	٠,٠٠٧	0.91	3.22

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS vr.20.

أ- يتضح من جدول (٦) تحليل التباين ان قيمة اختبار F كانت (10.4) وهي قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 5% بسبب ان قيم.sig المساوية الى (0.007) اقل من مستوى الدلالة 5% ومنه نستنتج ان خطابات الضمان لها تأثير معنوي على الاستثمار المحلي الخاص .

ب- إن نتائج الجدول تبين ان معامل التحديد R^2 كانت قيمته (٠,٤٤) ومعامل التحديد المصحح كان (٠,٤٠) هذا يعني ان نموذج الانحدار الخطي المستخدم يوضح ان المتغير المستقل (خطابات الضمان)

فسر ما نسبته ٤٤% من التغيير الحاصل في المتغير التابع (الاستثمار المحلي الخاص) اما النسبة المتبقية (٦٦%) فتعود الى متغيرات اخرى لم تُضمن في هذا النموذج لتفسر هذا التغيير.

ت- وقد بلغت قيمة معلمة الانحدار (٠,٩١) وقيمة اختبار T لها بلغت (٣,٢٢) وهذ يعني ان التغير في إصدار خطابات الضمان الصادرة من القطاع المصرفي العراقي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى التغير في الاستثمار المحلي الخاص" بمقدار (٠,٩١) وحدة، وهذا ما يؤكد صحة قبول الفرضية .

الاستنتاجات: يمكن إجمال الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة في الآتي:

١. خطاب الضمان وسيلة مثلى لتمويل الاستثمار المحلي ودعم الاقتصاد المحلي بما يضمن حقوق الجهات المستفيدة فضلا عن الارباح والعمولات التي تحققها المصارف جراء اصدار الخطاب وتمديده .

٢. يؤدي القطاع المصرفي الدور الأساسي في تمويل الاستثمار المحلي، كما أنها تخلق أجواء من الثقة والضمان لدى الاطراف المتعاملين باعتباره من الركائز الاساسية لأي نشاط اقتصادي.

٣. يعد خطاب الضمان من العمليات المصرفية التي يمارسها المصرف ضمن نشاطه والتي لها الاثر الكبير في تمويل وتنشيط الاستثمار المحلي الخاص .

٤. خطاب الضمان أحد أدوات الائتمان التعهدي محدد في بنود نص عليها قانون التجارة العراقي رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٤ المعدل، وهو من التسهيلات الائتمانية الغير مباشرة التي تضيف عامل الثقة والضمان فضلا عن تسهيل الاتفاق والتعاقد بين الاطراف يصدر من قبل المصرف بضمانه عميله(الزبون) في حدود مبلغ معين ومحدد لمنفعة الجهات الحكومية وغير الحكومية .

٥. يُعد موضوع دراسة الاستثمار المحلي الخاص من المواضيع الهامة التي يجب الاهتمام بدراستها في البلدان المتقدمة بشكل عام والبلدان النامية بشكل خاص لضمان تحفيز وتنشيط القطاعات المحلية في بناء اقتصاديات البلدان للأثر الواضح لهذا النوع من الاستثمارات في كثير من الدول والمجتمعات.

٦. يساهم الاستثمار المحلي في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة والتي تتحقق من خلال إنشاء المشاريع في مختلف القطاعات الاقتصادية التي تحقق هذه السياسة.

٧. وجود علاقة أثر إيجابية لخطابات الضمان على الاستثمار المحلي الخاص، بمعنى آخر ان التغير في إصدار خطابات الضمان الصادرة من القطاع المصرفي العراقي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى التغير في الاستثمار المحلي الخاص" بمقدار (٠,٩١) وحدة، نتيجة لزياده المنافسة بين المصارف العراقية وتطور أساليبها في منح خطابات الضمان .

التوصيات: على ضوء النتائج التي توصلنا إليها نقترح التوصيات الآتية:

١. على المصارف العاملة في الاقتصاد تسهيل عملية منح خطاب الضمان للزبائن فضلاً عن تخفيض نسبة التأمينات المستوفاة كونها مضمونة بكفالات أخرى متنوعة .

٢. ضرورة اهتمام الحكومة بتشجيع ودعم القطاع المحلي الخاص وعدم الاعتماد الكامل على القطاع العام لما له الاثر الكبير في زيادة الطاقة الانتاجية وتشغيل الايدي العاملة فضلا عن تنشيط الاستثمار المحلي الخاص.

٣. ضرورة إشراك الاستثمار المحلي الخاص في العملية التنموية والاستفادة من خبرة هذا القطاع واعادة الهيكلية الاقتصادية للبلاد، فضلاً عن ضرورة بناء ثقافة عامة تؤمن بأهمية الاستثمار المحلي الخاص ودوره الفاعل في العملية التنموية من خلال التركيز في المؤتمرات والندوات والابحاث ببيان أهميته ودوره في الاقتصاد الوطني.

٤. توفير البيئة الملائمة لنمو الاستثمار المحلي الخاص وتطويره لقيادة التنمية في المستقبل، فضلاً عن توفير اساس اقتصادي وسياسي قوي يرفع من مكانة الدولة بما يعزز ثقة المستثمرين بالاستثمار المحلي من خلال توفير مناخ استثماري ملائم.

٥. البحث عن الوسائل اللازمة لإزالة العوائق المسؤولة عن تقييد نشاط الاستثمار المحلي الخاص، فضلاً عن ضرورة قيام المستثمر المحلي بالاستثمار في القطاعات الاقتصادية الانتاجية والمناطق الاستثمارية الآمنة لما لها الاثر الكبير في استمرارية زيادة الطاقة الانتاجية.

المراجع:

أولا : الكتــب:

١. احمد، دريد محمد ،"الاستثمار قراءة في المفهوم والانماط والمحددات"، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ،الطبعة الاولى ،٢٠١٥.

٢. آل شبيب، دريد كامل،" ادارة العمليات المصرفية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الاولى ،٢٠١٥

٣. الاميري، وليد محمد رشيد ،"المسؤولية الاجتماعية للمصارف الخاصة في اطار العلاقة بين رأس المال الفكري وراس المال التمويلي"، دار اليازوري العلمية ،الطبعة الاولى ،٢٠١٥.

٤. البكري، محمد عزمي،" موسوعة الفقه والقضاء في شرح قانون التجارة الجديد"، دار محمود للنشر والتوزيع، المجلد الاول ،القاهرة ،٢٠١٨.

٥. الحسناوي، سالم صلال راهي؛ الشرع، عقيل شاكر عبد،" المصارف الاسلامية في النظام الاقتصادي الاسلامي"،دار امل الجديدة للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ،سوريا،دمشق،٢٠١٩.

٦. الزحيلي ،وهبة،" خطابات الضمان بين الأصالة والمعاصرة"، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع ،الطبعة الثانية، دمشق،٢٠١٦.

٧. الزين، منصوري،" تشجيع الاستثمار واثرة على التنمية الاقتصادية"، دار الراية للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى،٢٠١٣.

٨. الشمري، صادق راشد،" ادارة العمليات المصرفية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن ،٢٠١٦.

٩. الصائغ ،نبيل ذنون ،" الائتمان المصرفي"، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الاولى،٢٠١٨.

١٠. الصيرفي، محمد،" ادارة المصارف"، دار الوفاء لدنيا لطباعة والنشر، الاسكندرية ، جمهورية مصر العربية ،الطبعة الاولى،٢٠٠٧.

١١. الطحلة، حامد داود،" محاسبة المقاولات بين النظرية والتطبيق"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن،٢٠١٣ .

١٢. الطروانه، بسام حمد؛ ملحم، باسم محمد ،"الأوراق التجارية والعمليات المصرفية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان ، الطبعة الاولى،٢٠١٠ .

١٣. الفهري، عبد الرحيم بن فؤاد، "الاعتمادات المستندية وتطبيقاتها في البنوك الاسلامية"، دار الكتب العلمية، الطبعة الاولى، القاهرة ،٢٠١٦.

١٤. الكيلاني ، محمود،" الموسوعة التجارية والمصرفية "، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، المجلد الرابع، عمان،٢٠٠٨.

١٥. حميد، رياض ناظم،" النظام القانوني لخطاب الضمان"، دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية، الطبعة الأولى ،٢٠١٦.

١٦. دويدار، هاني ،"القانون التجاري"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى،٢٠٠٨.

١٧. رمضان ،زياد ،"مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي"، دار وائل للنشر ، الأردن، ٢٠٠٧ .

١٨. شموط ،مروان ؛ كنجو ،كنجو عبود ،"أسس الاستثمار"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، القاهرة، الطبعة الاولى ،٢٠٠٨.

١٩. طليان ،محمد حسين صالح ،"النظام القانوني لخطابات الضمان المصرفية في المزايدات والمناقصات دراسة مقارنة" ،مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع ،جمهورية مصر العربية ،الطبعة الاولى ،٢٠١٧.

٢٠. عبود ، سالم محمد ،"الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان"، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية ،بغداد ،العراق، الطبعة الاولى ،٢٠١٧.

٢١. عريقات، حربي محمد؛ عقل، سعيد جمعة،" ادارة المصارف الإسلامية– مدخل حديث"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الاردن ،عمان،٢٠١٢.

٢٢. عمر، حسين،" الاستثمار والعولمة"، دار الكتاب الحديث للنشر، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.

٢٣. عوض، علي جمال الدين،" عمليات البنوك من الوجهة القانونية"، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة،١٩٨٩.

٢٤. مصطفى، منى محمود،" الحماية الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر ودور التحكيم في تسوية منازعات الاستثمار"، دار النهضة العربية ،القاهرة ،١٩٩٠.

ثانيا: رسائل الماجستير:

٢٥. علاونة، عطية محمد عطية،" بناء انموذج للاستثمار الوطني مع التركيز على ظاهرة هروب رؤوس الاموال"، اطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية، كلية الاعمال ،الاردن،٢٠١٢.

ثالثا : المجـــلات:

٢٦. الخيكاني، نزار كاظم صباح؛ العرباوي، نبأ كاظم هادي"، دور المصارف التجارية وتأثيرها في الاستثمار الخاص العراق دراسة تحليلية وقياسية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٣ "،مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ،العدد الثالث ،المجلد الحادي عشر،٢٠١٦.

٢٧. السراي ،ضياء ،" رؤية اقتصادية بعيون عراقية" ، مجلة المشهد، العدد الاول ،اذار ،٢٠٠٩.

٢٨. حمزة، حسن كريم ،"مناخ الاستثمار في العراق"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة ،العدد الثالث والعشرون، المجلد الثامن ،٢٠١٢.

٢٩. طراد، كامل خير الله ،"خطابات الضمان واهميتها في عقود المقاولات والتجهيزات الحكومية"، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد التاسع عشر،٢٠١٥.

٣٠. محسن، منتهى زهير ،"آليات التوجه نحو تنشيط القطاع الخاص في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)"،مجلة الدنانير، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة ديالى، العدد الثاني عشر،٢٠١٨.

رابعا: القوانين والانظمة والتقارير السنوية:

٣١. التقديرات الفعلية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت، مديرية الحسابات القومية – الجهاز المركزي للإحصاء ،العراق، للأعوام (٢٠٠٤-٢٠١٨).

٣٢. التقرير السنوي للمصرف العراقي للتجارة (TBI)، إصدارات مختلفة للأعوام (٢٠٠٤- ٢٠٠٨).

٣٣. النشــرة الاحصائية السنويــة ، البنك المركزي العراقي ،دائرة الاحصاء والابحــاث (٢٠٠٩-٢٠١٨).

٣٤. قانون التجارة العراقي رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤ المعدل .

خامساً: المراجع الأجنبية:

35. Bergsten, Eric E, "A New Regime For International Independent Guarantees And Stand-By Letters Of Credit: The Uncitral Draft Convention On Guaranty Letters", The International Lawyer ,Vol. 27, No. 4, 1993.

36. Blau, werner, and joachim jedzig, "bank guarantees to pay upon first written demand in german courts" ,the international lawyer , vol. 23, no. 3 ,1989.

37. Chovancova, jitka, zdenek krejza, and lucie vankova, "bank guarantees of construction projects, their concept in management accounting and role in regional development",paper,iop conference series: materials science and engineering, brno university of technology, faculty of civil engineering, veveří ms&e 471 .2 , 2019.

38. Horowitz, Deborah," Letters Of Credit And Demand Guarantees: Defences To Payment" ، Oxford University Press, Britain, 2010.

39. Istrate, luminiţa gabriela, "the role of credits and bank guarantee letters in financing trading companies," ovidius university annals, economic sciences series, the bucharest university of economic studies, vol. 19, no. 1 ,2019 .

40. Kozolchyk, boris," bank guarantees and letters of credit: time for a return to the fold ",penn law legal scholarship repository u. Pa. J. Int'l bus ,vol.1, no. 11,1989.